

أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للمدة (2019-2004) العراق نموذجاً

نزار وليد قاسم، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق

أ.م.د. كلثوم عبدالقادر حياوي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

يغطي ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي لأي دولة، لأنه يضم دلالات ومؤشرات اقتصادية تعكس قوة اقتصاد الدولة ودرجة اندماجها مع الاقتصاد العالمي، وتسعى الدول جاهدة للمحافظة على استقرار هذا الميزان عبر استخدام مجموعة من السياسات والأجراءات، لأن استقرار ميزان المدفوعات من شأنه المحافظة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة لأقتصاد البلد. وتعتبر السياسة النقدية واحدة من السياسات المهمة التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.

وان تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واحدة من أبرز وأهم الأهداف للسياسة النقدية، حيث تستخدم هذا الأخير مجموعة من الأدوات للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات والعمل على إعادته إلى الوضع التوازني في حال تعرضه لأي اختلال سواءً بطريقة آلية عبر قوى السوق، أو من خلال تدخل السلطات النقدية.

تفترض الدراسة بأن هناك تأثير ومستويات مختلفة لمتغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات العراقي، من خلال الأمام بكل جوانب السياسة النقدية وكذلك ميزان المدفوعات، وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات تأثير معنوي و موجب لكل من متغير الناتج المحلي و سعر الفائدة مع ميزان المدفوعات العراقي، أما عرض النقد الواسع فقد كانت علاقته عكسية مع ميزان المدفوعات، وقد تم استبعاد كل من متغير سعر الصرف، التضخم، وأسعار النفط الخام من القياس وذلك لفشلهم في اجتياز اختبار المعنوية T-test.

الكلمات النالة: ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، الناتج المحلي الأجمالي، سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم، عرض النقد الواسع، أسعار النفط الخام.

1. المقدمة

إن أهم ما يميز العالم اليوم هو كثرة وتداخل العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وذلك نتيجةً للتطورات الكبيرة التي يشهدها العالم وبصورة مستمرة، بالإضافة إلى تزايد المتطلبات الضرورية اللازمة للتنمية في الدول النامية و المتقدمة على حدٍ سواء، حيث أصبحت كافة الدول تسعى إلى بناء علاقات واتفاقيات اقتصادية دولية سواءً على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وقد ساهم في زيادة هذه العلاقات تزايد الحركة الدولية للأشخاص وكذلك حركة عوامل الأنتاج ومختلف السلع والخدمات والمواد الأولية، بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال، كل هذه العلاقات ينج عنها عمليات اقتصادية وحسابية خارجية تتطلب تحصيل إيرادات وإيفاء مدفوعات خارجية، ويتطلب عن ذلك التزامات على الدول يتوجب تسديدها خلال فترة زمنية معينة، لذلك أستوجب على كل دولة إعداد مخطط تفصيلي في سبيل تنظيم المعاملات التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي، وهو ما أطلق عليه بميزان المدفوعات.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة، تسعى مختلف الدول إلى المحافظة على استقرار هذا الميزان عبر استخدام مجموعة من السياسات والأجراءات، إذ أن استقرار ميزان المدفوعات من شأنه المحافظة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة لأقتصاد البلد. وتعد السياسة النقدية واحدة من السياسات المهمة التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.

مشكلة البحث

تحتل السياسة النقدية مركز الصدارة من بين السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية مثل السياسة المالية والسياسة التجارية. إذ بإمكانها تحقيق الأهداف المنشودة من قبل السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي وتصحيح الأوضاع الاقتصادية التي من بينها تصحيح الاختلالات التي قد يعاني منها ميزان المدفوعات، باعتباره واحداً من المؤشرات المهمة في التعبير عن قوة أو ضعف الأقتصاد تجاه الخارج. وقد عانى الأقتصاد العراقي من اضطرابات واختلالات في ميزان مدفوعاته نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي مر بها من تغيرات اقتصادية وسياسية بعد عام 2003 والذي انعكس على عملية النمو والتنمية فيه، لذا يجب تبني سياسات تهدف إلى إرساء قواعد السوق والتي تستخدم من ضمن آلياتها السياسة النقدية كأداة فعالة في تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل عام وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بشكل خاص. عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي: (ما مدى تأثير السياسة النقدية على حالة ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة 2019-2004 ؟).

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من كون السياسة النقدية كانت وما زالت من السياسات المهمة التي تركز عليها الحكومات في البلدان النامية والمتقدمة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى أهمية التوازن الخارجي في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودفع عجلة التنمية إلى المستويات التي يطمح لها البلد، وأن هناك حاجة إلى تقديم دراسة تحليلية قياسية لموضوع السياسة النقدية وميزان المدفوعات العراقي بأبعثاره موضوع يمس جانب مهم من التطورات والأصلاحات التي طرأت على الاقتصاد العراقي بعد سنة 2003م.

هدف البحث

يستهدف البحث التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات العراقي، من خلال الأمام بكل جوانب السياسة النقدية وكذلك ميزان المدفوعات.

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضيات التالية :

- هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات العراقي خلال المدة قيد البحث.
- هناك علاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم وصافي ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة قيد البحث.
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2004-2019).
- هنالك علاقة طردية ومعنوية بين سعر برميل النفط وميزان المدفوعات العراقي .
- هناك علاقة أيجابية وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2004-2019) .

البعد المكاني والزمني للبحث

أقتصر البعد المكاني على الاقتصاد العراقي، بينما أأخذ البعد الزمني من المدة (2004-2019) مجالاً للتحليل والقياس.

هيكلية البحث

بغية تحقيق هدف البحث وأختبار فرضيته تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسة النقدية، في حين عرض المبحث الثاني الإطار النظري لميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فقد تناول النموذج القياسي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات العراقي، وقد أختتم البحث بجملة من النتائج المستقاة من واقع تحليل البيانات مع المساهمة في تقديم بعض المقترحات.

3 الجانب النظري

1.3 مفهوم السياسة النقدية :

تعد السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها هذه الأخيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف معينة، عبر متغيرات اقتصادية كلية وجزئية، كالأستثمار والأسعار والاستهلاك والادخار والناتج المحلي الإجمالي (محمد، 2013، 2).

و يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لغرض التحكم في عرض النقد بما يتناسب والنمو في العرض الكلي من السلع والخدمات.

كما تعرف أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد (البشيشي، 2018 ، 35).

ويرى الاقتصادي Kent إن السياسة النقدية هي الوسائل و الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للبلد أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد من أجل تحقيق هدف اقتصادي معين مثل الاستخدام الكامل، وقد عرفها الاقتصادي Show بأنها أي عمل واعي تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على تكلفة الحصول عليه (الدعيمي ، 2010 ، 25).

مما سبق نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الإجراءات و الأدوات النقدية و المصرفية التي تعتمدها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على المعروض النقدي و حجم الائتمان في الاقتصاد بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية، و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل (الدخل و الأنتاج و الاستثمار و الأسعار).

2.3 أهداف السياسة النقدية:

3-1.2 تحقيق الاستقرار في الاسعار: يعد استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة الى تلافي الأزمات و التقلبات التي يمكن أن يتعرض لها ببنائها الاقتصادي بسبب تقلبات الرواج و الكساد، فأنعدام استقرار الأسعار يعرض قيمة العملة للتدهور كما في حالة التضخم، مما يؤدي الى تدهور الوضع المعاشي للسكان. إذ سيؤثر التضخم سلباً على الفقراء بإنخفاض دخله، بينما تزداد ثروات الأغنياء نتيجة ارتفاع الاسعار، و يمكن أن ينتج عن ذلك خلل في النسيج الاجتماعي للبلد، هذا الى جانب الاضرار الوخيمة التي يمكن أن تطرأ على عملية التنمية الاقتصادية في البلد.

3-2.2 تحقيق الاستخدام الكامل: أن تحقيق الاستخدام الكامل كانت وما زالت تمثل هدفاً للسياسة الاقتصادية بشكل عام و السياسة النقدية بشكل خاص، وتسعى جميع الدول المتقدمة منها و النامية إلى تحقيق الاستخدام الكامل، حيث تعمل السلطات النقدية على تنسيق النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى لتوظيف الموارد الطبيعية و البشرية عن طريق اتخاذ جميع الإجراءات الأزمة من أجل أبعاد الاقتصاد عن مشاكل البطالة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد المعطلة كافة.

3-3.2 تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي هدفاً تسعى اليه السياسة الاقتصادية في كل بلد ، وهو بطبيعته يعتمد على تراكم رأس المال و التطور التكنولوجي، و يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل القومي، كما يؤدي التقدم التكنولوجي الى زيادة الناتج الذي من الممكن الحصول عليه من القدر المتوفر من عناصر الانتاج، بالإضافة الى أن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها للحصول على معدل نمو اقتصادي مرتفع، كتوفر القوة العاملة الكفوءة، توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة الى توافر عوامل و ظروف سياسية و اجتماعية مناسبة، لذلك فإن دور السياسة النقدية هو العمل على التنسيق بين هذه العوامل (محمد، 2013، 10).

3-4.2 معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: يبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي باستخدام إحدى أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، و هو ما سيدفع البنوك التجارية الى رفع سعر الفائدة و بالتالي فإن الإقبال على الائتمان سوف ينخفض، و هذا سيؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وخفض الطلب على السلع المعروضة، و مما يؤدي الى تشجيع الصادرات و تقليل الطلب على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يشجع تدفق رأس المال الأجنبي الى البلد الذي ارتفعت فيه أسعار الفائدة، و هذا يعمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، حيث أنه بانخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم، مما يجعل من السلعة المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الصادرات وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات (ديش، بن بوزيان ، 2018 ، 35).

3.3 أدوات السياسة النقدية:

يمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية الى قسمين وكما يلي :

1.3.3 الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

3-2.3.3 سعر إعادة الخصم: و يقصد به سعر الخصم الذي يستخدمه البنك المركزي لخصم الأوراق المالية للبنوك التجارية من أجل الحصول على أحتياطيات نقدية جديدة تستخدمها هذه البنوك لمنح القروض و الائتمان للمتعاملين معها من مؤسسات و أفراد، و يعتبر سعر إعادة الخصم بمثابة تكلفة الأموال التي تتسلمها البنوك التجارية من البنك المركزي لتعزيز أحتياطياتها (بشيشي ، 2018 ، 353).

3.3.3 عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بشراء و بيع الأوراق المالية بصفة عامة و السندات التجارية بصفة خاصة من أجل التأثير على الائتمان و عرض النقد وحسب الظروف الإقتصادية السائدة، و يعتبر أهم أدوات السياسة النقدية خاصة في الدول المتقدمة، و أول من أستخدمها هو بنك أنجلترا عام 1931، ثم فرنسا سنة 1938، و مع مرور الزمن أصبح تطبيق هذه الأداة الطريقة الرئيسية للسيطرة على عرض النقد و الائتمان (نعاني ، عبرون ، 2016 ، 10).

4.3.3 نسبة الاحتياطي القانوني (الألزامي): هي النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ بها لديه كوديعة و بدون أي فوائد، وذلك من أجل التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية و بالتالي حجم النقد في السوق، و تحدد هذه النسبة بما ينسجم مع الظروف الإقتصادية السائدة في البلد (نعاني ، عبرون ، 2016 ، 11).

4.3 الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية:

1.4.3 الإجراءات المباشرة: وهي مجموعة من الإجراءات الجبرية تشمل عقوبات جزئية يفرضها البنك المركزي على بعض البنوك التجارية في حال عدم ألتزامها بالمحددات التي تنص عليها القوانين و التعليمات المنظمة للنشاط المصرفي، و تعتبر هذه الأداة من الأدوات المهمة و الفعالة في توجيه الائتمان، في حين أن المبالغة في تطبيقها قد ينتج عنه ردود أفعال غير مرغوبة بالنسبة لأدارة المصارف (ثاميدي ، 2012 ، 11).

2.4.3 يقصد بها قيام البنك المركزي بتحديد سقف أئتماني لقطاع أو قطاعات إقتصادية معينة، أو تقديم إعفاء لقطاع إقتصادي معين، من أجل تشجيع ذلك القطاع و تحفيزه على التوسع و النمو، و يمتلك البنك المركزي كافة الصلاحيات بتغيير هذه التسهيلات بما ينسجم و الظروف الإقتصادية السائدة في البلد (نعاني ، عبرون ، 2016 ، 11).

3.4.3 الأئتمان الأدبي: وتسمى أيضاً بسياسة المصارحة، حيث تقوم هذه الفكرة على أقناع البنوك التجارية بأتباع السياسات التي يضعها البنك المركزي لغرض لتحقيق أهداف السياسة النقدية بما يتناسب مع الظروف الإقتصادية للبلد، و يتم ذلك عن طريق عقد مؤتمرات و اجتماعات مع البنوك التجارية، بالإضافة الى توجيه النصائح و الإرشادات لمعالجة المشاكل التي تواجه هذه البنوك، و يعتبر الأئتمان الأدبي أداة فعالة في الامد القصير لمواجهة الأزمات، و على العموم فإن هذا الأسلوب يعد ذو فائدة محدودة في الدول النامية، و بالتالي فإن البنك المركزي يلجأ و في كثير من الأحيان الى أستخدام وسائل أخرى مثل الأوامر و التعليمات الإجبارية التي تستطيع من خلالها تحديد المعالم التي يجب ان تسير عليها البنوك التجارية، وإن نجاح هذه السياسة يعتمد بالدرجة الأساس على قوة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية (مفتاح ، 2005 ، 160-161).

4.4.3 تأطير القروض (تنظيم القروض الاستهلاكية): المراد بهذه السياسة هو تحديد نمو المصادر الأساسية لخلق النقود بطريقة قانونية، و يطلق عليها أيضاً تخصيص الائتمان، و قد أستخدم هذا الأسلوب من قبل بنك أنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، و لم تقتصر هذه الأداة على تحديد المبالغ لكل مقترض، بل ويشمل أيضاً تقليل الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.

5.4.3 تغير هامش الضمان للإقتراض: يمثل الفرق بين قيمة القرض المقدم للمضاربين والقيمة السوقية للسندات، حيث يتم تنظيم الائتمان عن طرق السماح للأفراد و خاصة المضاربين بالإقتراض من البنوك التجارية بضمان السندات المشتراة خلال فترة زمنية معينة سابقة، بشرط التقيد بهامش الضمان، إذ يقوم البنك المركزي بتحديد هذا الهامش وفق ما يتلائم و الظروف الإقتصادية السائدة، فإذا تبين للبنك المركزي بأن البنوك التجارية قد بلغت في منح قروضها للمتضاربين فإنها سوف تقوم برفع هامش الضمان (ثاميدي ، 2012 ، 10).

4 ميزان المدفوعات

1.4 مفهوم ميزان المدفوعات:

ترتبط دول العالم المختلفة بالكثير من العلاقات و المعاملات الإقتصادية فيما بينها، حيث يتطلب ذلك حركة و أنتقال الأفراد و الموارد المالية و رؤوس الأموال و الاستثمارات وغيرها، و يرتب على ذلك ألتزامات و حقوق بين الدول يتوجب أنجازها في تاريخ محدد، لذلك يتعين على كل دولة أن تعرف بالتحديد التزاماتها و حقوقها، و من هنا لابد أن تعد كل دولة سجلاً خاصاً تدون فيه كل مالها من حقوق وما عليها من ألتزامات و هو ما يطلق عليه بميزان المدفوعات.

- تعريف ميزان المدفوعات

وردت العديد من التعاريف حول ميزان المدفوعات منها "بأنه بيان حسابي شامل و دقيق يضم قيم كافة السلع و الخدمات، و المساعدات الأجنبية و المعاملات الرأسمالية، و الهبات، و كميات النقود الداخلة للبلد والخارجة منه خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، أي أنه تقرير يشمل قيم كافة العمليات الاقتصادية التي تجري بين بلد معين و البلدان المتعاملة معها خلال فترة زمنية معينة(صالحى ، 2013 ، 36).

ويعرّف ميزان المدفوعات أيضاً "بأنه سجل محاسبي يدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة، و تنقسم هذه المعاملات الى قسمين: معاملات تتسبب بزيادة التدفقات الداخلة الى البلد و يتم تسجيلها في الجانب الدائن، و أخرى ناتجة عن تدفقات خارجية تسجل في الجانب المدين من الميزان (Andrew,2011, 166).

أما صندوق النقد الدولي فقد عرّفه "بأنه بيان أحصائي يسجل فيه كل المعاملات التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين في البلد"، وتتضمن هذه المعاملات قيم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و الحساب المالي و الحساب الرأسمالي بالإضافة الى ما تحتفظ به الدولة من احتياطي الذهب النقدي و حقوق السحب الخاص و التزامات و حقوق الدولة تجاه بقية دول العالم الأخرى حسب نظام القيد المزدوج خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة (العطا أحمد ، 2018 ، 82).

2.4 أهمية ميزان المدفوعات:

ترجع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات الى أسباب عديدة يمكن تلخيصها بما يلي:

- يبين الميزان من خلال ما يتضمنه من معاملات اقتصادية مدى ارتباط اقتصاد الدولة مع العالم الخارجي، حيث كلما كبر حجم المعاملات الاقتصادية للدولة دلّ ذلك على افتتاح الاقتصاد المعني مع اقتصاديات دول العالم الخارجي، و على النقيض من ذلك، كلما كان حجم المعاملات صغيرة دلّ ذلك على محدودية الارتباط مع العالم الخارجي (سيد أحمد ، 2011 ، 51).
- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات مدى قوة اقتصاد الدولة و قابليته التنافسية و مرونة استجابته للتغيرات التي تحصل في الاقتصاد الدولي، كونه يتضمن حجم و هيكل الإنتاج و الصادرات، وكذلك العوامل المؤثرة عليها، مثل درجة التوظيف، مستوى الأسعار، التكاليف، وحجم الاستثمارات.....الخ.
- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات بمثابة أداة للتفسير والتقييم العلمي للكثير من الظواهر المرتبطة بالاقتصاد العالمي (حاتم ، 2000 ، 118).
- يُظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف عن طريق ظروف العرض و الطلب من العملات الأجنبية.
- يساهم الميزان في مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في توجيه الأمور المهمة في الدولة، فيما يتعلق بالسياسات النقدية و المالية من جهة و مسائل التجارة و المدفوعات من جهة أخرى (لحضر ، 2017 ، 16).
- يمثل ميزان المدفوعات واحداً من أكثر القوائم الأحصائية أهمية لأي دولة، حيث يبين المركز التجاري للبلد، بالإضافة الى التغيرات في مركزه كمقرض أو مقرض دولي، و التغير في احتياطياته من الذهب و العملات الأجنبية (صالحى ، 2013 ، 38).

3.4 العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

- 1.6 التضخم: تؤدي ظاهرة التضخم الى ارتفاع أسعار السلع المحلية لتصبح نسبياً أعلى من الأسعار الأجنبية، فيؤدي ذلك الى انخفاض صادرات الدولة ويزداد استيراداتها في نفس الوقت، لكون أسعار السلع الأجنبية سوف تغدو أرخص وأنسب من أسعار السلع المحلية، لتصبح السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة بالسلع المحلية، وبالتالي زيادة الاستيرادات وحدوث عجز في ميزان المدفوعات.
- 2.6 اختلاف أسعار الفائدة: يؤدي التغير في سعر الفائدة الى التأثير على حركة رؤوس الأموال، فعندما تزداد أسعار الفائدة يزداد تدفق رؤوس الأموال للداخل، بهدف استثمارها في أملاك السندات ذات العائد المرتفع، وبالعكس تؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى خروج رؤوس الأموال للخارج، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبعود السبب في ذلك الى أن المراكز المالية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث تنتقل رؤوس الأموال الى المراكز المالية ذات أسعار الفائدة المنخفضة، وذلك للاستفادة من فرق السعيرين (الحجار ، 2003: 64).
- 3.6 معدل نمو الناتج المحلي الأجنبي: يمثل الناتج المحلي الأجنبي من السلع والخدمات النهائية، مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، أو هي القيمة الأجنبية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد خلال السنة (سمية ، 2016 : 121).

حيث تبدي زيادة الدخل في بلد معين الى زيادة الطلب على الاستيرادات، أما في حالة انخفاض الدخل يحدث العكس، حيث فبانخفاض الدخل يقل الطلب على الاستيرادات (عباد ، 2017 : 22).

4.6 سعر الصرف: تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، فعند ارتفاع القيمة الخارجية للعملة تنخفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً في الأسواق العالمية، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف، حيث تزداد القدرة التنافسية للصادرات من السلع مما يؤثر إيجاباً على حالة ميزان المدفوعات (بوعودة ، 2018 : 30).

5. المبحث الثالث: الجانب العملي

1.5 تطور السياسة النقدية في العراق:

إن أبرز التحديات التي واجهت السياسة النقدية في العراق هو استقلالية البنك المركزي العراقي، وذلك بعد صدور القانون (56) لسنة (2004)، حيث نصت الفقرة (2) من المادة الثانية منه على منح البنك المركزي استقلالية واضحة فيما يخص إدارة السياسة النقدية و عدم تلقي أي تعليمات أو توجيهات من أي شخص أو أي جهة بما في ذلك الجهات الحكومية، وبذلك أصبح البنك المركزي بعيد عن ضغوط السلطة المالية و تمويل خزيتها العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى أنه البنك المركزي أصبح و بحكم وظائفه الجديدة يمثل الحكومة في المؤسسات النقدية والمالية نيابة عنها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي تتضمن ثلاث نقاط رئيسية وهي :

أ- عدم تلقي أي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية باستثناء عملية بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية ضمن إطار عمليات السوق المفتوحة.
ب- عدم إقراض الحكومة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ت- أن تخضع حسابات البنك المركزي إلى التدقيق الخارجي وحسب معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية، وإن الاستقلالية هذه ضمن الحكومة و لا يمكن نفي التعاون و التشاور في تحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد (كورماركي ، 2013 ، 49).

ولقد عمل البنك المركزي في سبيل الوصول إلى أهدافه بناءً على ما حاز عليه من استقلالية في القرار بأدوات و آليات مختلفة، بحيث أنتمت السياسة النقدية في العراق بمسار نقدي جديد، من حيث الأدوات التي أستخدمها في تنفيذ هذه السياسة من جهة و الأهداف المخطط لها من جهة أخرى، بدءاً من هدف تحجيم مستوى التضخم و تحقيق استقرار الأسعار و تحسين وضعية ميزان المدفوعات وصولاً الى تحقيق أهداف الرفاهية وفرص العمل مع التركيز بصفة خاصة على تقوية قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية (صالح و الموسوي، 2019، 102).

الجدول (1) تطور متغيرات السياسة النقدية في العراق للفترة (2004-2019)

السنوات	النتائج المحلي الأجمالي (بالأسعار الثابتة 2007 سنة أساس) GDP بالمليون دولار	سعر الصرف (الرسمي) EX	معدل التضخم %INF	سعر برميل النفط OILP دولار / برميل	سعر الفائدة (سعر السياسة) % I	عرض النقد الواسع M2 بالمليون دولار
2004	7009309	1453	27	31.381	6	7901.45
2005	7049108	1469	37	45.56	7	8986.66
2006	7456710	1467	53.2	55.605	16	11965.86
2007	8880941	1255	30.8	66.725	20	19596.9
2008	10111192	1193	2.7	87.93	16.75	27591.29
2009	10658297	1170	-2.8	59.436	8.83	36824.91
2010	11340772	1170	2.5	75.614	6.25	49438.45
2011	12196600	1170	6.5	104.983	6	58390.41
2012	13944042	1166	5.6	106.019	6	59249.07
2013	15007734	1166	2.4	102.265	6.1	68795.3

72337.37	6	91.627	2.2	1188	14758872	2014
6778450	6	44.729	1.4	1187	15599.95	2015
7095402	4.33	36.98	0.5	1190	16762.74	2016
7422626	4	49.3	0.2	1184	16981365	2017
7890052	4	65.6	0.4	1209	16772231	2018
8648869	4	60.38	-0.2	1196	17708175	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالأعداد على النشرات السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة للفترة (2019-2004).

1.1.5 الناتج المحلي الأجمالي (GDP): يعد الناتج المحلي الأجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس مستوى النمو الاقتصادي للبلد من عام لآخر، يلاحظ من الجدول (1) إن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بلغ 7009309 مليون دولار في عام 2004م، وقد شهد الناتج المحلي الأجمالي حالة من الارتفاع الإيجابي المستمر لعدة أعوام ليصل إلى 8880941 مليون دولار في عام 2007م، ويرجع ذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وذلك بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (1483) الذي أدى إلى استئناف تصدير النفط العراقي و بالتالي زيادة عوائده، حيث وصل الناتج إلى 1011192 مليون دولار عام 2008م، واستمر الناتج بوتيرة متزايدة لسنوات متتالية حتى عام 2014 وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي شهدته مختلف القطاعات الإنتاجية في تلك الفترة، بالإضافة إلى التوسع في الصادرات النفطية العراقية للخارج إلى جانب الارتفاع في أسعار النفط عالمياً، أما الانخفاض الذي طرأ على الناتج خلال السنوات (2015-2016) ليسجل 16762.74 مليون دولار في عام 2016م، كان نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً، وأخذ الناتج بعد ذلك بالتزايد خلال الأعوام (2017-2019) ليصل إلى 17708175 مليون دولار في نهاية الفترة.

2.1.5 سعر الصرف (الموازي): كما مبين في الجدول (1) فقد بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لعام 2004م 1453 دينار عراقي لكل دولار، وأخذ هذا السعر بالارتفاع خلال العامين 2005-2006 ليصبح 1467 في عام 2006، ليسجل بعد ذلك انخفاضات متتالية (بمعنى تحسين قيمة العملة المحلية) خلال الفترة 2007-2013، نتج عن ذلك انخفاض في سعر الصرف بمقدار 301 في عام 2013 مقارنةً بعام 2006، ويرجع هذا التحسن في قيمة العملة المحلية إلى السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لدعم الدينار العراقي من خلال ضخ كميات كبيرة من العملة الأجنبية في المراتب اليومية لضمان عدم تجاوز سعر الصرف لسقف معين، ومحاولة الاحتفاظ به دون حد أدنى محدد، ليأخذ بعد ذلك بالارتفاع تدريجياً بسيط خلال الأعوام (2014-2019)، فقد سجل 1196 في عام 2019، أي زاد بمقدار 30 عن قيمته في عام 2013.

3.1.5 التضخم: من خلال ملاحظتنا لجدول البيانات رقم واحد (1) يتبين لنا أن معدل التضخم بلغ 27% عام 2004، ثم أخذ بالارتفاع بمعدلات متزايدة ليصل أعلى مستوى له في 2006 ليبلغ 53.2% في حين شهدت الأعوام (2007-2009) انخفاضاً تدريجياً ليسجل أدنى مستوى له في عام 2009 حيث بلغ -2.8%، وهذا مؤشر واضح لنجاح السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي في الوصول إلى أهدافه كبح جماح التضخم وتحسين الاستقرار النقدي، و انعكس ذلك إيجابياً على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، ثم بعد ذلك أخذ معدل التضخم بالارتفاع وجاء هذا الارتفاع متزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام (2010-2014) ليستقر عند 2.2% في عام 2014، ليشهد بعد ذلك انخفاضاً تدريجياً ويتحسن بعد ذلك ليسجل قيمة سالبة في عام 2019 بمعدل 0.2%.

4.1.5 أسعار النفط الخام: يلعب القطاع النفطي دوراً مهماً و حيوياً في صياغة الهيكل الاقتصادي لأقتصاد العراق، حيث أنه منذ اكتشاف النفط الخام فهو يعتبر الممول الأساسي للموازنة العامة، إذ أن الموازنة العامة تعتمد و بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وبالتالي فمن الطبيعي أن يتأثر الأقتصاد العراقي بالزيادة و النقصان في أسعار النفط العالمية، فمن خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا أن أسعار النفط الخام سجلت 31.381 دولار للبرميل الواحد في عام 2004، ثم أخذت الأسعار بالارتفاع تدريجياً خلال الأعوام (2005-2008)، لتحقيق إلى أعلى مستوى لها في عام 2008، حيث بلغت 87.93 دولار للبرميل الواحد، ثم شهدت بعد ذلك انخفاض طفيف عام 2009، حيث بلغ 59.436 دولار، لتعاود بعد ذلك بالارتفاع خلال الأعوام (2010-2013)، لتحقيق ارتفاعاً قياسياً عام 2013، فقد وصل سعر البرميل الواحد (102) دولار للبرميل الواحد، ليتعرض بعد ذلك لسلسلة من الانخفاضات المتتالية خلال الأعوام (2014-2019)، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة العروض النفطية في الأسواق العالمية في تلك الفترة، ليأخذ بعد ذلك بارتفاعات متذبذبة حيث وصلت في آخر الفترة عام 2019 إلى (60.38) دولار للبرميل الواحد.

5.1.5 أسعار الفائدة: يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة عندما يكون الأفق الكلي أكبر من القدرات الإنتاجية للأقتصاد، و عندما تكون الأسعار خارج سيطرتها و توازنتها، و بذلك يعمل البنك المركزي على تنظيم السيولة المحلية حسب معدلات نمو الكتلة النقدية بنسب تتوافق و التدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات، و

لقد سعت السياسة النقدية إلى دعم التحرير المالي للأسواق، مما يستوجب منح حرية أوسع للمصارف في تحديد معدلات الفائدة، وهو ما دفع البنك المركزي إلى اعتماد سعر سياسة (Policy Rate) كمعدل تأشيري قصير الأمد، وذلك بتاريخ (2005/1/26)، وقد جاءت هذه الخطوة لتحفيز معدلات الفائدة في تأدية دورها كبح التضخم و توسيع النشاط الاقتصادي (الشبيبي، 2007، 26-27).

وقد أدى ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة تدريجياً لتصل إلى 20% في عام 2007 بزيادة تقدر بـ 16% عما كانت عليها في عام 2004 كما موضح في الجدول (1)، في حين شهدت الأعوام (2008-2010) انخفاضات متتالية لتصل إلى 6.25 في عام 2010، و يعود السبب في الانخفاض إلى مساعي البنك المركزي في تخفيض المصارف و تمويل المشاريع و التوسع في منح الأئتمان لدعم عملية التنمية، و في نفس الوقت التقليل من حدة التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد لازم سعر الفائدة قيمة ثابتة تقريباً لعدة أعوام متتالية خلال المدة (2011-2015)، لينخفض بعد ذلك إلى 4.33% في عام 2016، و ليستقر بعد ذلك عند 4% في 2006 و حتى نهاية فترة الدراسة في عام 2019 .

6.1.5 عرض النقد الواسع M2: يلاحظ من الجدول (1) أن عرض النقد الواسع M2 بلغ 7901.45 مليون دولار في عام 2004، و قد أخذ عرض النقد الواسع اتجاهًا تصاعدياً بشكل تدريجي ليصل إلى 49438.45 عام 2010، محققاً زيادة بمقدار 41537 مليون دولار عما كان عليه في عام 2004، و ترجع هذه الزيادة إلى أسباب عديدة منها، استبدال العملة العراقية القديمة و التعديل الذي طرأ على سلم الرواتب و الأجور، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات وزارة المالية (النفقات الجارية و الاستثمارية)، و كذلك ارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، وقد استمر عرض النقد بالنمو بوتيرة متزايدة تدريجياً لتصل إلى 70337.37 مليون دولار، ثم استمر بعد ذلك بالتزايد ليصل إلى 7422626 في عام 2019.

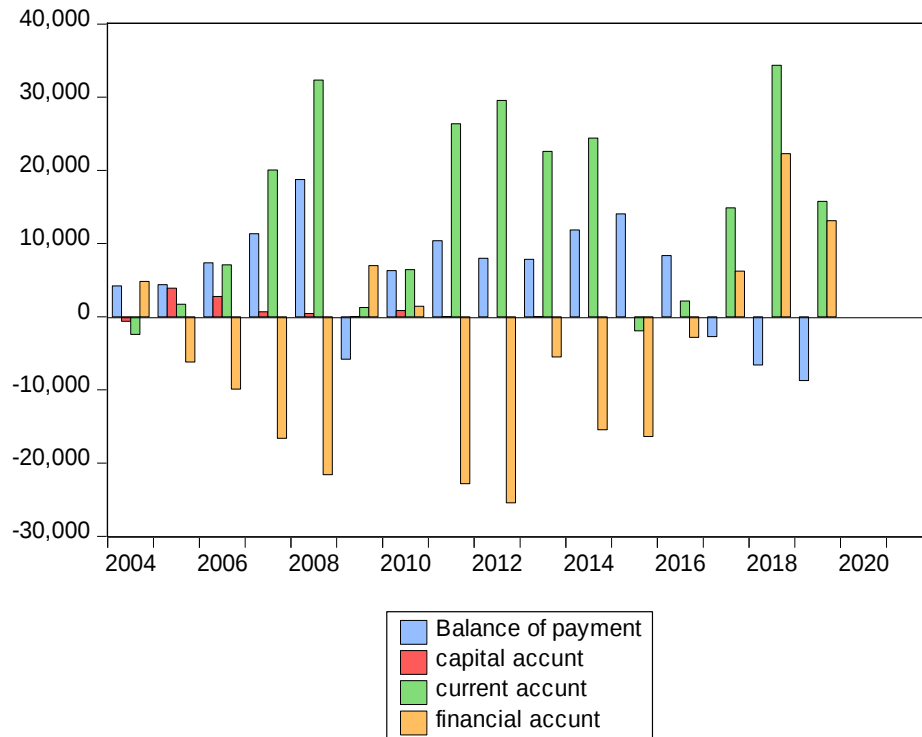
6.1.5 تطور ميزان المدفوعات العراقي للفترة 2019-2004:

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة لبيان مركز البلد في العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، و بالنسبة للعراق الذي يعتبر واحد من الدول النامية التي تعاني من عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها والجدول (2) يبين الحسابات الأساسية ورصيد ميزان المدفوعات العراقي للفترة (2019-2004).

الجدول (2) تطور ميزان المدفوعات العراقي (2019-2004) بالمليون دولار

السنوات	الحساب الجاري	الحساب الرأسمالي	الحساب المالي	رصيد ميزان المدفوعات
2004	-2404.60	-627	4839.00	4212
2005	1694.10	3888.90	-6172.20	4374.5
2006	7095.60	2768.70	-9868.70	7365.8
2007	20062.70	675.1	-16616.40	11757.3
2008	32344.40	440.8	-21588.60	18755.2
2009	1270.70	10.2	6974.60	-5817.3
2010	6430.40	850.8	1422.90	6286.30
2011	26365.40	11.1	-22815.40	10393.7
2012	31910.20	6.6	-25430.70	7986.8
2013	22590.30	20.3	-5503.60	7860.9
2014	24427.90	-9.5	-15456.10	11871
2015	-1913.10	-1.5	-16363.40	14065.7
2016	2157.80	-0.5	-2834.50	8344.1
2017	14892.50	-0.9	6251.60	-2701.2
2018	34369.50	-5.8	22302.50	-6595.8
2019	15762.6	-11.1	13120.7	-8724.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة للفترة (2019-2004).



الشكل (9) تطور ميزان المدفوعات العراقي للفترة (2019-2004)

ومن خلال الجدول المذكور و الشكل المناظر له يتضح لنا أن الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات قد مرت بتقلبات شديدة كنتيجة للتطورات السلبية و الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وعند تحليل الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات بشئ من التفصيل نجد بأنه:

- على مستوى الحساب الجاري: لقد شهد الحساب الجاري تذبذبات كثيرة خلال فترة الدراسة كما مبين في الجدول بلغت أذناها عام 2004 عندما وصل عجز الحساب الجاري 2404.6 مليون دولار، ليسجل بعد ذلك فائضاً تدريجياً خلال الأعوام (2008-2005) حيث بلغ الفائض 32344.4 مليون دولار في عام 2008، وقد هذا التحسن في الحساب الجاري مع تحسن قيمة العملة المحلية بالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة في تلك الفترة، وفي عام 2009 شهد الفائض انخفاضاً حاداً ليتراجع الى 1270.7 مليون دولار، ليتضح تأثر الحساب الجاري بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم بعد ذلك أخذ الفائض يزداد تدريجياً ليصل ذروته في عام 2012 حيث بلغ مقدار الفائض 31910.2 مليون دولار، ليعاود الانخفاض مرة أخرى في العامين (2014-2013)، و في عام 2015 أنهار الفائض في الحساب الجاري ليحقق الحساب عجزاً بمقدار 1913.1، و يرجع ذلك الى تدهور الوضع الأمني للعراق في تلك الفترة، بالإضافة الى تراجع أسعار النفط عالمياً لتصل الى مادون الـ 30 دولار للبرميل الواحد مما اثر سلباً على وضعية الحساب الجاري كون العراق يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، و خلال الأعوام (2018-2016) تحسنت حالة الحساب ليحقق فائضاً متزايداً و يستقر عند 15762.6 في عام 2019.
- على مستوى الحساب الرأسمالي: عرف الحساب الرأسمالي تدهوراً كبيراً محققاً عجزاً بمقدار 627 مليون دولار في عام 2004، وفي عام 2005 شهد الحساب ارتفاعاً ملحوظاً ليسجل فائض بمقدار 3888.9 مليون دولار و أستمر هذا الفائض لأعوام متتالية و بوتيرة متقلبة، ويمكن أن يعزى هذا التحسن في الحساب الرأسمالي الى ارتفاع أسعار الفائدة في تلك الفترة، وفي عام 2014 سجل الحساب عجزاً بمقدار 9.5 مليون دولار ويرجع ذلك الى تدهور الوضع الأمني و ما نتج عنه من هروب رؤوس الأموال للخارج، و الحساب بالعجز لأعوام متتالية حتى نهاية فترة الدراسة عام 2019 بعجز مقداره 1.1 مليون دولار.
- على مستوى الحساب المالي: كان الحساب المالي من أكثر الحسابات تقلباً بين العجز و الفائض خلال فترة الدراسة حيث سجل فائض بمقدار 4839 مليون دولار في عام 2014 ليشهد بعد ذلك حالة من العجز لأعوام متتالية حتى عام 2008 بلغ مقدار العجز 21588.6 مليون دولار، ليتحسن وضعية الحساب خلال العامين (2009-2010) و يسجل فائض بمقدار 6974.6 - 1422.9 على التوالي، ليعاود بعد ذلك العجز و بوتيرة متذبذبة خلال الفترة (2011-2016) حيث كان أعلى عجز حققه الحساب في عام 2012 حيث بلغ 25430.7 مليون دولار، و أقل مقدار عجز للحساب في عام 2016 بلغ 2834.5 مليون دولار، و قد شهدت الأعوام الأخيرة تحسن في وضعية الحساب المالي كان أقصاه عام 2018 بفائض قدره 22302.5 مليون دولار.

أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فمن خلال تتبع الجدول السابق يتبين لنا بأن رصيد ميزان المدفوعات العراقي قد شهد حالة من الفائض الذي أخذ اتجاهها تصاعدياً وكان هذا الفائض متناوب بين الارتفاع و الانخفاض وليس على وتيرة واحدة لأعوام متتالية، حيث سجل أقل مستوى له في عام 2004 بلغ 4212 مليون دولار، و أعلى مستوى له كان في عام 2008 بمقدار 18755.2، و يعزى هذا التحسن في ميزان المدفوعات الى الانفتاح الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 و ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، أما في عام 2009 فقد حقق رصيد الميزان عجز بمقدار 5817.3 مليون دولار و يرجع ذلك الى تأثر العراق كباقي دول العالم بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، ولكن هذا العجز لم يدم طويلاً ليعاود رصيد الميزان تسجيل فائض بنسب متفاوتة خلال الأعوام (2010-2016) و كان أعلاه في عام 2014 بمقدار 11871.2 مليون دولار، و أدنى فائض خلال تلك الفترة كان في عام 2010 حيث بلغ 6286.3 مليون دولار، أما الأعوام (2017-2019) فقد سجل الميزان عجزاً كبيراً ويرجع ذلك الى تراجع أسعار النفط عالمياً بالإضافة الى انخفاض الكميات المصدرة منه مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات العراقي.

2.5 قياس أثر اسيااسة النقدية على ميزان المدفوعات العراقي للفترة (2019-2004)

1.2.5 توصيف وصياغة النموذج القياسي :

أن النموذج القياسي هو عبارة عن علاقة أو منظومة علاقات رياضية تربط بين المتغيرات الاقتصادية، و تساهم في وصف طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات بشكل خالي من التفاصيل و التعقيد و تمثلة للواقع أفضل تمثيل، و يضاف إلى متغيرات النموذج متغير آخر و هو الخطأ العشوائي (Random Error Variable) الذي يشير الى تأثير عوامل أخرى غير قابلة للقياس و التقدير تؤثر في الظاهرة المدروسة، فيدرج تأثير تحت أسم المتغير العشوائي، و هذا ما يتوافق مع الهدف من أغلب الدراسات و البحوث الاقتصادية ألا وهو تحديد فيما إذا كان هناك تأثير لتغير متغير ما و ليكن (x) و هو المتغير المستقل، تأثير على المتغير التابع (y)، وتقدير مدى حجم و اتجاه هذا التأثير (Wooldridge, 2004, 3).

مما تقدم ولغرض بيان أثر مكونات السياسة النقدية في ميزان المدفوعات العراقي، فقد تم استخدام نموذج القياس الاقتصادي، ولكي يُعالج هذا النموذج قياسياً فقد حددت المتغيرات الداخلة فيه، بوصفها الخطوة الأولى من خطوات توصيف النموذج ومن ثم صياغته.

إذ تُعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في بناء النموذج، لا بل تُعد من أصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج ودلالاتها الاقتصادية، أو التي يجب استبعادها منه وذلك بالإستناد إلى القيد الصفري واللا صفري لمعاملات هذه المتغيرات وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأتجاهها، ومن ثم فإن تحويل العلاقة إلى الشكل الرياضي الملائم للعلاقة الاقتصادية التي تربط بين تلك المتغيرات، ذلك أن صياغة الدوال بشكل رياضي غير سليم يجعل أغلب طرق القياس الاقتصادي غير واقعية، ومن ثم فإنه لا يمكن الاعتماد عليها لاحقاً (حمدون ، 2006 ، 91).

تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج:

أ : المتغير المعتمد (التابع):

إن رصيد ميزان المدفوعات العراقي سيكون هو المتغير التابع الذي سيتم الإشارة إليه بالرمز (Yi) و سيتم تقدير و اختبار حجم تأثيره بالمتغيرات المستقلة من خلال البيانات المتوفرة خلال الفترة الزمنية (2019-2004).

ب : المتغيرات المستقلة (التفسيرية): تم اعتماد المتغيرات المستقلة المتمثلة ، سعر الصرف، التضخم ، أسعار الفائدة ، عرض النقد، كمتغيرات داخلية، و أسعار النفط الخام ، والنتائج المحلي الأجمالي كمتغيرات خارجية، وكما يلي.

- الناتج المحلي الأجمالي Gross Domestic Product: يعرف الناتج المحلي الأجمالي على أنه أجمالي قيمة السلع و الخدمات النهائية (التامة الصنع) التي يتم إنتاجها داخل البلد خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، و يعتبر من أكثر المعايير شمولاً في قياس حجم إنتاج الدولة من السلع و الخدمات. لذا فإن تطور الناتج المحلي الأجمالي يعد مؤشراً إيجابياً مهماً لميزان المدفوعات، وحسب النظرية الاقتصادية فهناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الأجمالي و ميزان المدفوعات العراقي، ويرمز له بـ (X₁) في النموذج.

- سعر الصرف (الموازي) Exchange Rate: و هو عملية مبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل بين دولة ما و العالم الخارجي، و له أهمية كبيرة في توجيه و إنجاح السياسات الاقتصادية (النقدية- المالية- التجارية) (غزال، 2003، 111-112). و وفق النظرية الاقتصادية فإن لسعر الصرف علاقة طردية مع ميزان المدفوعات العراقي، و يأخذ الرمز (x₂) في النموذج.

- التضخم Inflation: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و إن المعدلات العالية للتضخم تعكس حالة عدم الاستقرار للسياسات الاقتصادية الكلية، و يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي كانت و ما تزال تعاني منها الدول النامية لأسباب تعود إلى طبيعة هيكلها الاقتصادي و مدى اندماج

اقتصاد هذه البلدان مع الأسواق العالمية و استجابتها لتوجيهات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية، حيث يظهر تأثير التضخم بشكل واضح من خلال التدهور المستمر و المتزايد في القدرة الشرائية للعملة المحلية، الأمر الذي ينعكس سلباً على حالة ميزان المدفوعات (حمدون ، 2006 ، 95). وهكذا فإنه و حسب النظرية الاقتصادية فإن التضخم سيزاول تأثير سلبى و علاقته عكسية مع ميزان المدفوعات العراقي، و يأخذ الرمز (X_3) في النموذج.

- أسعار النفط الخام Oil Price: تؤدي أسعار النفط الخام دوراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية وذلك على صعيد البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، فما يحصل من ارتفاع أو انخفاض في هذه الأسعار ينعكس مباشرة سواء كان سلباً أم إيجاباً على العوائد النفطية لهذه البلدان، إذ لا تزال العديد من بلدان منظمة OPEC (ومنها العراق) بلدان نامية على الرغم من العوائد النقدية الضخمة التي تحصل عليها من أسعار النفط التي لو استغلت بشكل أمثل لأحدثت تنمية اقتصادية متوازنة في جميع قطاعات الاقتصاد و لساهمت بشكل إيجابي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات لهذه البلدان، و هكذا فإن العلاقة بين أسعار النفط الخام و ميزان المدفوعات حسب النظرية الاقتصادية هي علاقة طردية، و سيرمز لها بـ (X_4) في النموذج.

- أسعار الفائدة Interest Rates: تعتبر أسعار الفائدة أداة مهمة و فعالة من أدوات السياسة النقدية التي يتحكم بها البنك المركزي في إدارة كفة الاقتصاد من خلال التأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية، فتنخفض سعر الفائدة يعني انخفاض تكلفة الاستثمار و من ثم يزداد الطلب على الاستثمار مما يساهم في تحسن وضعية ميزان المدفوعات، و المنطق الاقتصادي و الدراسات السابقة فإن أسعار الفائدة تزاوّل تأثيراً إيجابياً في ميزان المدفوعات و العلاقة بينها هي علاقة طردية، و تأخذ الرمز (x_3) في النموذج.

- عرض النقد الواسع Money Supply: أخذ الأهتمام بعرض النقد بالمفهوم الواسع يزداد منذ سبعينيات القرن الماضي، ويشمل عرض النقد بالمفهوم الضيق M_1 (العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي+ الودائع الجارية للقطاع الخاص) بالإضافة إلى الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية و يطلق عليها أيضاً (أشبه النقود) و ذلك لأمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة كبيرة و خسارة أقل (كورماركي، 2013، 68). وقد تم اعتماد عرض النقد الواسع في النموذج وذلك لكبر حجم العملة في التداول في الدول النامية (ومنها العراق)، و بحسب المنطق الاقتصادي فإن عرض النقد الواسع سيكون علاقته طردية مع ميزان المدفوعات العراقي، ويرمز له بالرمز (X_6) . ولا يكتمل النموذج القياسي إلا بعد إضافة المتغير العشوائي إليه و يرمز له بـ (U_i) ، حيث أن اختلاف النموذج القياسي عن الرياضي هو أن الأخير يعبر عن علاقة تامة بين المتغيرات، أما النموذج القياسي فإنه يأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل الأخرى التي أستبعدت عن النموذج بسبب الأهمال أو عدم إمكانية إدخالها في النموذج و بالتالي فإن (U_i) تشير الى الجزء الغير مفسر من تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، وبناءً على ذلك فإن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كالتالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 - B_3X_3 + B_4X_4 - B_5X_5 + B_6X_6$$

أما النموذج القياسي فإن صيغته تكون كالتالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 - B_3X_3 + B_4X_4 - B_5X_5 + B_6X_6 + U_i$$

2.2.5 النمذجة القياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في العراق:

قبل البدء بإجراء تقدير الانحدار فإن هناك عدداً من الاختبارات الأحصائية التي يتوجب اجتيازها من أجل التأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها من هذا التقدير، وهي كما يلي:

3.2.5 اختبار التوزيع الطبيعي:

يقوم اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera على فرضيتين الأولى هي فرضية عدم التي تفترض أن توزيع البيانات هو توزيع طبيعي عندما تكون قيمة Probability أكثر من 0.05 وأما الفرضية البديلة فإنها توصي بعكس ذلك عندما تكون قيمة Probability أقل من 0.05. وكما هو موضح في قيم هذا الاختبار الموجودة في أسفل الجدول (1) أن هناك عدداً من المتغيرات كانت قد توزعت توزيعاً طبيعياً وهي: ميزان المدفوعات و النمو في الناتج المحلي الاجمالي و سعر الصرف و عرض النقد الواسع وأسعار النفط الخام، بينما كان هناك توزيعاً غير طبيعي لكل من متغيري التضخم وسعر الفائدة.

الجدول (1) الأحصاء الوصفي لعينة البحث

عرض النقد الواسع	سعر الفائدة	أسعار النفط الخام	التضخم	سعر الصرف	الناتج المحلي الاجمالي	ميزان المدفوعات
Mean	7.95375	67.75838	10.5875	1239.563	4.993231	5253.875
Median	6	62.99	2.45	1189	4.58395	6521.65
Maximum	20	106.019	53.2	1469	13.9364	18755.2

Minimum	-8724.6	-1.7537	1166	-2.8	31.381	4	7901
Std. Dev.	6770.798	4.596938	112.9802	16.71606	24.4815	4.995722	3623931
Skewness	-0.43355	0.521263	1.478908	1.451908	0.288343	1.473261	0.844881
Kurtosis	3.310899	2.690704	3.356477	3.759066	1.83969	3.680303	1.767338
Sum Sq. Dev	6.88E+08	316.9776	191467.9	4191.398	8990.159	374.3586	1.97E+14
observations	16	16	16	16	16	16	16
Jarque-Bera	0.56567	0.78835	5.91717	6.00555	1.119257	6.096535	2.916503
Probability	0.753644	0.674236	0.051892	0.049649	0.571421	0.047441	0.232643

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

4.2.5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال الارتفاع الاستقرار من بياناتها أو غيابه فإن الأندار الذي يتم الحصول عليه هو أندار زائف ونتائج تكون مشوشة، ولقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع الذي عادة ما يُشار إليه اختصاراً بـ ADF واختبار فيليبس-بيرون الذي يشار إليه بـ P.P في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وكما هو موضح في الجدول (2)، حيث تشير نتائج اختبار الاستقرارية حسب اختبار ADF أن المتغيرين الناتج المحلي الأجمالي و سعر الفائدة، استقرتا عند المستوى، أما بقية المتغيرات الأخرى سعر الصرف، التضخم، أسعار النفط الخام، عرض النقد، استقرت بعد أخذ الفرق الأول وعند مستويات معنوية (1% ، 5% ، 10%)، أما بالنسبة لاختبار P.P فقد كانت جميع المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبمستويات معنوية مختلفة (1% ، 5% ، 10%) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

Variable	Level			First Difference		
	ADF Statistics	Result	Prob	ADF Statistics	Result	Prob
y_i	0.853423	Non	0.7736	-4.030888	Stationary* Intercept	0.0095
X_1	-3.554147	Stationary** Intercept	0.0212	-	-	-
X_2	-2.058443	Non	0.2618	-2.693129	Stationary* None	0.0111
X_3	-3.275554	Non	0.1108	-2.642816	Stationary** None	0.0123
X_4	2.033581-	Non	0.2709	-3.017342	Stationary*** Intercept	0.0576
X_5	-7.427649	Stationary* Trend & Intercept	0.0002	-	-	-
X_6	-1.650495	Non	0.7221	-3.837541	Stationary** Intercept	0.0466
	(0)I	(0)I	(0)I	(1)I	(1)I	(1)I

لجدول (2) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

Variable	Level			First Difference		
	P.P Statistics	Result	Prob	P.P Statistics	Result	Prob
y_i	-1.668002	Stationary*** None	0.0890	-5.2197	Stationary** Intercept	0.0012
X_1	-1.8525	Non	0.3433	-5.109	Stationary** Intercept	0.0015
X_2	-1.966270	Stationary** None	-0.1611	-2.9631	Stationary** None	0.01
X_3	-2.467	Stationary** Trend & Intercept	0.3363	-2.102126	Stationary** None	0.0382
X_4	-0.323620	Non	0.5516	-2.954732	Stationary*** Intercept	0.0641
X_5	-2.4672	Non	0.3363	-2.102126	Stationary** None	0.03
X_6	-4.728363	Non	0.7262	-3.6607	Stationary*** Intercept	0.0185
	(0)I	(0)I	(0)I	(1)I	(1)I	(1)I

الجدول من أعداد الباحث بالأعداد على برنامج Eviews10.

* تشير الى مستوى معنوية 1% ، ** مستوى معنوية 5% ، *** مستوى معنوية 10%.

5.2.5 اختبار التكامل المشترك: هناك نوعان من الاختبارات للتكامل المشترك، الأول هو اختبار كان قد قدم من قبل إنجل Engle وGranger في عام 1987، وهو يستخدم في حالة المعادلة ذات المتغير التوضيحي الواحد من مثل متغير حد الخطأ العشوائي أو البواقي، وهو في حسابه يعتمد على خطوتين، تتمثل الخطوة الأولى في تقدير علاقة الأجل الطويل وذلك من أجل الحصول على البواقي، والخطوة الثانية تتمثل في إجراء اختبار الاستقرارية لحد الخطأ العشوائي (Ui). أما الاختبار الثاني فهو اختبار جوهانسون Johansen في عام 1988 ولكون أن هناك معوقات تواجه هذا الاختبار تتمثل في عدم وجود ما يكفي من المشاهدات لإجراء هذا الاختبار، وذلك لصغر حجم العينة موضوع الاختبار (16 سنة) تساعد في أنجازه، لذلك سيتم اللجوء الى الاختبار الأول لكن من خلال تقدير النموذج والحصول منه على البواقي، ولأجل إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة Engle-Granger فإنه سيتم أولاً تقدير العلاقة طويلة الأجل، ولقد جاءت نتائج تقدير نموذج الأنداد المشترك بحسب طريقة المربعات الصغرى وبالأعداد على برنامج Eviews كما في الجدول (3).

الجدول (3) تأثير السياسة النقدية في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2019-2004

Variable	Coefficient	Std. Error	T-test	Prob
Constant	6302.875	38364.28	0.164290	0.8731
X_1	602.6377	196.8972	3.060671	0.0136
X_2	-1.507741	28.34125	-0.053200	0.9587
X_3	-142.6384	182.6581	-0.780904	0.4549
X_4	-55.64555	63.26702	-0.879535	0.4020

X_5	738.4621	277.7390	2.658835	0.0261
X_6	-0.001164	0.000389	-2.988777	0.0152
$R^2=0.86427$	F Statistics= 9.247074		Schwarz criterion=19.65793	
$R^2=0.767379$	Log likelihood= -147.5593		Hannae-Quinn=19.33723	
DW=1.833781	Akiake info criterion=19.31992			

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

بعد تقدير النموذج والحصول منه على البواقي فقد تم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للبواقي من خلال اختبار جذر الوحدة Unit Root وذلك باستخدام كل من اختبار ديكي – فوللر الموسع ADF واختبار فيليبس-بيرون "P.P" فقد تم الحصول على النتائج وكما هو موضح في الجدول (4). ومن خلال مقارنة القيم المقدرة مع قيمها الجدولية فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند المستوى Level من كلا الاختبارين وبمستوى معنوية 5% وبوجود ثابت فحسب، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات السياسة النقدية وميزان المدفوعات العراقي للمدة 2004-2019 (أي أننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل بالفرضية البديلة التي تبين وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج).

الجدول(4) اختبار جذر الوحدة لاستقرارية البواقي باستخدام اختباري "ADF" واختبار "P.P"

The Test	Augmented Dickey-Fuller		Phillips-Perron	
Level	Intercept	Trend & Intercept	Intercept	Trend & Intercept
المستوى				
القيمة الحرجة	-3.318834	-3.014659	-3.115452	-2.859805
احصائية (t)	-3.081002	-3.324976	-3.081002	-3.324976
مستوى المعنوية	0.05	0.10	0.05	0.10
فرضية جذر الوحدة	(0)I	(0)I	(0)I	(0)I
القرار	رفض	قبول	رفض	قبول

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

نتيجة لعدم تضارب نتائج هذين الاختبارين وتقديم قرار حاسم حول مدى تحقق التكامل المشترك، فإن ذلك لا يتطلب اللجوء الى اختبار بديل من مثل اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن الذي يتفوق على اختبار Engle-Granger للتكامل المشترك السابق في حال وجود أكثر من متغير مستقل الذي بموجبه يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وبذلك فإن هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

6.2.5 اختبار عدم تجانس التباين: بموجب اختبار LM test Breusch – Pagen فقد تأكد غياب مشكلة عدم تجانس التباين من نموذج التقدير، وأن هذا الاختبار قائم على تجميع البواقي التي تم الحصول عليها بعد تقدير نموذج الانحدار وعمل أنحدار مساعد ثانٍ بها مع بقاء جميع المتغيرات التوضيحية نفسها في الاختبارين، ومنه يتم الحصول على قيمة معامل التحديد R^2 الذي يتم ضربه في عدد المشاهدات N ، ومن ثم نحصل على قيمة LM وأن هذه القيمة تساوي $LM=NR^2$ التي يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لإختبار مربع كاي وبدرجة حرية 1-P وبمستويات معنوية مختلفة، وعندما تكون قيمة LM أصغر من القيمة الجدولية لإختبار مربع كاي، فهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (أي أن التباينات متجانسة) ورفض الفرضية البديلة، وكما هو موضح في الجدول(5):

الجدول(5) اختبار Breusch-Pagen

10%	5%	1%	قيمة LM
30.58	32.80	37.70	3.808

النتيجة	التباين متجانس	التباين متجانس	التباين متجانس
---------	----------------	----------------	----------------

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

3.5 تقدير النموذج وتحليله: بعد تحديد نموذج التقدير بمتغيراته المعتمدة في التحليل والنجاح في اجتياز اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وتجانس التباين واختبارات التوزيع الطبيعي، فقد تم إخضاع هذه المتغيرات للقياس التجريبي، وقد ظهرت نتائجها تباعاً في الجدول (6) بعد استخدام أسلوب الحذف الأسترجاعي Stepwise.

الجدول(6) بعض النماذج لتأثير السياسة النقدية في ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة 2019-2004

النموذج الخطي										
المقدرات	B ₀	B ₁	B ₂	B ₃	B ₄	B ₅	B ₆	R ² =86.0	R ² =76.7	DF 6,9
الاختبارات	6303	603	-1.5	-143	-55.6	738	- 0.00116	DW 1.83	F=9.25	
النموذج اللوغاريتمي المزدوج										
المقدرات	B ₀	B ₁	B ₂	B ₃	B ₄	B ₅	B ₆	R ² =77.6	R ² =50.7	DF 6,5
الاختبارات	19.9	0.176	-1.59	-0.150	0.039	0.657	-0.108	DW 2.87	F=2.89	
النموذج نصف اللوغاريتمي الأيمن										
المقدرات	B ₀	B ₁	B ₂	B ₃	B ₄	B ₅	B ₆	R ² =80.5	R ² =57.1	DF 6,5
الاختبارات	91712	1271	- 11249	-2032	-813	6838	-1111	DW 3.11	F=3.44	
النموذج نصف اللوغاريتمي الأيسر										
المقدرات	B ₀	B ₁	B ₂	B ₃	B ₄	B ₅	B ₆	R ² =84.9	R ² =69.7	DF 6,6
الاختبارات	7.01	0.061 2	0.000 66	- 0.012 8	0.002 62	0.077 9	- 0.00000 04	DW 2.96	F=5.61	

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية من القياس، فقد تحصلنا على أفضل التقديرات المتمثلة بالنموذج الخطي الذي يمتلك أعلى قيمة لمعامل التحديد R² وكذلك معامل التحديد المعدل R² لكن باستبعاد المتغيرات التي فشلت في اجتياز اختبار معنوية التأثير (T-test)، وهكذا فقد أقصر نموذج التقدير على ثلاثة متغيرات توضيحية وكما يأتي:

الجدول (7) تقدير تأثير السياسة النقدية في ميزان المدفوعات العراقي 2019-2004

أسماء المتغيرات					
ميزان المدفوعات					
Y_i					
النمو بالناتج المحلي الاجمالي في العراق					
X_1					
سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار (أستبعد)					
X_2					
معدل التضخم (أستبعد)					
X_3					
أسعار النفط الخام (أستبعد)					
X_4					
سعر الفائدة					
X_5					
عرض النقد بصيغته الواسعة					
X_6					
نموذج التقدير بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية					
المقدرات	المعاملات	اختبار t	القيم الجدولية	درجات الحرية	مصفوفة الارتباط
B_0	-511	0.20	1.753	3	$X_1 \quad X_5$
B_1	637.0	3.29	1.753	12	$X_5 \quad 0.008$
B_5	569.3	2.82	1.753	15	$X_6 \quad -0.171 \quad -0.492$
B_6	-0.000813	2.88	1.753		
الاختبارات	F	16.01	3.49	DW	
R^2	80.0	R^2	75.0	1.46	

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تشير نتائج التقدير لهذا النموذج إلى أن "80.0 % من التغيرات الحاصلة في نموذج تقدير تأثير العوامل المؤثرة في تأثير السياسة النقدية في ميزان المدفوعات العراقي تعود إلى المتغيرات الثلاثة المعتمدة في هذا النموذج، أما القيمة المتبقية (20.0%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلية في التقدير يُطلق عليها عادةً بمتغير حد الخطأ العشوائي، وأن القيمة المحتسبة لأختبار F تظهر معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية "12، 3"، كذلك فإن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الخطي بموجب اختبار كلاين، كما أن قيمة اختبار DW المحتسبة فإنها لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم متغير حد الخطأ العشوائي.

تبين نتائج الأختبار وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين النمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق وميزان المدفوعات، وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الإقتصادي، وهي تعني أن تغيراً بمقدار وحدة واحدة في معدل النمو بالناتج المحلي الاجمالي مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في ميزان المدفوعات بمقدار 637.0 وحدة.

تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين متغير سعر الفائدة وميزان المدفوعات، وأن هذه العلاقة كانت غير منسجمة مع المنطق الإقتصادي، وهي تعني أن تغيراً بمقدار وحدة واحدة في سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في ميزان المدفوعات بمقدار 569.3 وحدة.

تظهر نتائج التقدير أن هناك علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين عرض النقد بصورته الواسعة وميزان المدفوعات، وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الإقتصادي، وهي تعني أن تغيراً بمقدار وحدة واحدة في عرض النقد مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في ميزان المدفوعات بمقدار 0.000813 وحدة.

وقد استبعد من القياس كل من معدل التضخم و أسعار النفط الخام و سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار وذلك بسبب فشلهم في اجتياز اختبار المعنوية T-

Test .

6 الاستنتاجات والمقترحات:

1.6 الاستنتاجات:

1. بينت نتائج اختبار الاستقرار في الكشف عن وجود جذر الوحدة حسب اختبار P.P بأن جميع المتغيرات كانت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبمستويات معنوية مختلفة (10، 5، 1)، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.
2. بلغت قيمة ($R^2 = 80\%$)، أي أن 80% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات سببها المتغيرات الداخلة في النموذج.
3. تم استبعاد كل من المتغيرات، التضخم، أسعار النفط الخام، سعر الصرف، من القياس وذلك لفشلهم في اجتياز اختبار المعنوية T- test.
4. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الأجمالي العراقي وميزان المدفوعات، أي أن تغير الناتج المحلي الأجمالي بوحدة واحدة بثبات العوامل الأخرى، يؤدي الى تغيير مقابل في ميزان المدفوعات بمقدار 637.0.
5. وجود علاقة معنوية طردية بين التغير في سعر الفائدة وميزان المدفوعات، بمعنى أن التغير في سعر الفائدة بوحدة واحدة وبثبات العوامل الأخرى، يؤدي الى تغيير مقابل في ميزان المدفوعات بمقدار 569.3.
6. وجود علاقة عكسية بين متغير عرض النقد بصيغته الواسعة وميزان المدفوعات، وهي تعني أن التغير في عرض النقد بمقدار وحدة واحدة وبثبات العوامل الأخرى، يؤدي الى تغيير عكسي في ميزان المدفوعات بمقدار 0.000813.

2.6 المقترحات:

1. تطوير وتحديث المنظومة المصرفية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للسياسة النقدية حتى يصبح لمعدل الفائدة دور أكثر فعالية في الاقتصاد العراقي.
2. محاولة الاستفادة من التجارب الدولية والأقليمية في حل المشاكل الاقتصادية والعمل على زيادة معدل الإيرادات من العملات الصعبة.
3. اتخاذ المزيد من الإصلاحات النقدية والمالية بما يتناسب والوضع الراهن للاقتصاد العراقي.
4. العمل على زيادة التنسيق بين السياسة النقدية و السياسات الاقتصادية الأخرى لتكون أكثر فعالية في معالجة المشاكل الاقتصادية.
5. العمل على تنويع الصادرات السلعية والخدمية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، خصوصاً وإن أسعار النفط متذبذبة وغير مستقرة.
6. العمل على تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من الناحية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والإدارية أيضاً من أجل أستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- 7.

7 المصادر

1.7 المصادر باللغة العربية:

- 1- ناميدي، جنين محمد صالح، 2012، دور السياستين النقدية و المالية في الإصلاح الاقتصادي للفترة (1980-2010) العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
- 2- السباعي، عبدالله خضر عبطان، 2008، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للفترة (1980-2003) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 3- الشيبلي، سنان محمد رضا، 2007، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- 4- العطا أحمد، عاتكة عثمان، 2018، أثر سياسة التحرير الاقتصادية في ميزان المدفوعات السوداني، دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من 1992-2016، رسالة ماجستير، جامعة شندى، السودان.
- 5- أمين، عدنان هجر زكي، 2010، الاقتصاد الدولي- النظرية و التطبيقات، الطبعة الأولى، دار إراء للنشر و التوزيع، الأردن.
- 6- بشيشي، وليد، 2018، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات في الجزائر، العدد 23، الجزء الأول، جامعة قلعة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، الجزائر.
- 7- بن عياد، بشرى، 2018، التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 8- بوعودة، سلمية، 2018، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالمجيد بن باديس، الجزائر.
- 9- حاتم، جورج حاتم، 2012، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار و أشكاله السياسية النقدية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد المزدوج.
- 10- حمدون، خالد حياوي، 2006، أثر الخصخصة في معدلات التضخم و انعكاسها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 11- ديش و بن بوزيان، فاطمة الزهرة، محمد، 2018، دور السياسات النقدية و المالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- 12- سيد أحمد، ولد أحمد، 2011، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية- دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بلقاند، تلمسان، الجزائر.

- 13- صالح، لورانس يحيى، الموسوي، محمد طاهر نوري، 2019، تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003، المجلد 11، العدد 27، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
- 14- صالحي، هشام، 2013، دور صندوق النقد الدولي في معالجة أختلال موازين مدفوعات الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 15- عجمية، محمد عبدالعزيز، 2000، الاقتصاد الدولي - دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
- 16- غزال، قيس ناظم، 2003، أثر العولمة في الأداء الزراعي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 17- كورماركي، هزين مردان مصطفى، 2013، أثر عرض النقد في ظاهرة التضخم " الاقتصاد العراقي " أمودجاً للمدة 1980-2010، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
- 18- لحضر، عتي، 2017، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر 1990-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر.
- 19- محمد، شبيخي، 2012، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،
- 20- مفتاح، صالح، 2005، النقود و السياسة النقدية - المفهوم - الأهداف - الأدوات، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 21- محمد، بلواقي، 2013، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراة، جامعة بالقائد، تلمسان، الجزائر.
- 22- نعايني و عربون، سومية، غنية، 2016، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، رسالة ماجستير، جامعة أمجد بوقرة، الجزائر.

2.7 المصادر باللغة الأجنبية:

- 1- Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke (2001), Pean croushore, Macroeconomics, seventh Education, pearson Education.
- 2- Federal Reserve Bank of San Francisco (2004), U.S. Monetary Policy.
- 3- Gorden H. Sellon, " Expectations and the monetary policy transmission mechanism", Federal Reserve Bank of Kansas city, Economic Review, fourth quarter 2004.
- 4- Wooldridge, Jeffrey M, (2004), Wooldridge Econometric Analysis of cross section and panel Data, the MIT press Cambridge, Massachusetts, London, England.